العرب
الجمعة 2020/02/07
السنة 42 العدد 11610

# نقاش في احتمالات أو مآلات صفقة القرن

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

ليست خطة "صفقة القرن"، التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخّراً المشروع الأول، وربما لن تكون الأخير، الذي يدّعي حل القضية الفلسطينية، في حين يتوخى تصفيتها عملياً، إذ سبقتها عشرات المشاريع، منذ قيام إسرائيل عام 1948 على حساب الشعب الفلسطيني، وضمنها مشاريع طرحتها الولايات المتحدة.

طبعاً، لا يُستنتج مما تقدم أن الشعب الفلسطيني أسقط كل تلك المشاريع، فمن السذاجة اعتقاد ذلك أو توهّم البعض بذلك، ما يفترض التمييز بين رفض الفلسطينيين لتلك المشاريع، وهو حقهم، وبين إسقاطها فعلاً. ومثلا فإذا كانت كل تلك المشاريع سقطت فكيف قامت إسرائيل واستمرت وتطوّرت؟ ثم كيف احتلت باقي فلسطين واغتصبت أراضي عربية أخرى؟ ولماذا ثمة لاجئون فلسطينيون بعد 70 سنة؟ ولماذا قامت سلطة فلسطينية تحت هيمنة الاحتلال؟ ولماذا عمّ الاستيطان الضفة فيما غزة محاصرة منذ 12 عاما؟

الغرض من كل ما سبق تأكيد عدة مسائل لإيجاد إطار من النقاش الموضوعي والواقعي، أولها، أن ثمة فارقا بين الشعارات أو الطموحات وبين الإمكانيات والقدرات.

وثانيها أن الفلسطينيين رغم ضعفهم ورغم البيئة العربية والإقليمية والدولية غير المواتية لهم، تشبثوا بإيمانهم بعدالة قضيتهم وبقوة حقهم، رفضوا الرضوخ لإرادة القوة والغطرسة والظلم، التي استندت إليها كل المشاريع السابقة، وهذا ما ينطبق على خطة ترامب.

**الفلسطينيون لم يضيّعوا الفرص كما تروّج الآلة الإعلامية الإسرائيلية والأميركية، إذ لم يُطرح عليهم حلّ يتأسس على حقهم كشعب، وعلى حقهم في تقرير المصير**

وثالثها أن الفلسطينيين لم يضيّعوا الفرص على ما تروّج الآلة الإعلامية الإسرائيلية والأميركية، إذ لم يُطرح عليهم ولا مرة حلّ يتأسس على حقهم كشعب، وعلى حقهم بتقرير المصير، فكل الحلول التي طُرحت كانت تتأسس على سلب حقوقهم، ونفي وجودهم كشعب.

هكذا، شهدنا أن إسرائيل رفضت تنفيذ الاستحقاقات المطلوبة منها في اتفاق أوسلو، المجحف والناقص والمذل بالنسبة إلى حقوق الفلسطينيين، ثم إنها رفضت الالتزام بخطة خارطة الطريق التي طرحها الرئيس جورج بوش الابن، رغم التزام الفلسطينيين بحصتهم منها. وحتى لو عدنا إلى قرار التقسيم 181 لعام 1947، فإن إسرائيل لم تنفذه عمليا، بل إنها راوغت لنيل الاعتراف الدولي بها، في حينه، بموجب القرار 273 لعام 1949، الذي جاء مشروطا بموافقتها على قراري التقسيم 181 وحق العودة للاجئين 194، إلا أنها لم تنفذ أيّا منهما، إضافة إلى احتلالها لأجزاء من منطقة القدس، التي كانت بموجب قرار التقسيم يفترض أن تخضع لإدارة دولية.

وفي الواقع فإنه منذ اتفاق أوسلو عام 1993 عملت إسرائيل على دفن هذا الاتفاق، رغم كل مساوئه للفلسطينيين، فلم تنسحب من أراضي الضفة، بل إنها اشتغلت على تكريس الاحتلال فيها، ونشرت المستوطنات وبنت الجدار الفاصل وأنشأت الأنفاق والجسور والطرق الالتفافية، وكثّفت من مشاريعها لتهويد القدس، وأبقت المعابر بين الضفة وجوارها تحت سيطرتها، ناهيك عن حصارها غزة وهيمنتها على كامل أرض فلسطين التاريخية، إداريا وعسكريا واقتصاديا.

على ذلك ثمة شيء مريب في اعتبار أن القيادة الفلسطينية أضاعت الفرص، في حين أنها منذ عام 1974 اختزلت قضية فلسطين بإقامة دولة في الضفة والقطاع، وفي حين أنها وقّعت على اتفاق أوسلو 1 واتفاق أوسلو 2 (طابا 1995)، الذي رضيت فيه بتقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق (أ وب وج)، ثم وافقت على خطة خارطة الطريق، 2002 – 2003، كما وافقت على مسار أنابوليس 2007، مع كل ما في ذلك من تنسيق أمني وعلاقات تبعية اقتصادية وإدارية لصالح إسرائيل.

ولعل أهم ما تمكن ملاحظته في كل تلك الخطط وهو ما يجري طمسه، أنها كانت تطرح على الضد من المعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وحماية المدنيين في زمن الحرب، وعدم تغيير السلطات المحتلة للواقع في الأراضي التي تحتلها، ناهيك أنها كلها أتت على الضد من القرارات الدولية التي تم اتخاذها في شأن قضية فلسطين منذ سبعة عقود، وضمنها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي. بل إن القرارات التي اتخذها ترامب، وضمّنها في خطته، أتت على الضد من السياسة التقليدية التي اتبعتها الإدارات الأميركية السابقة، بخصوص الأراضي المحتلة عام 1967 واعتبار القدس الشرقية أرضا محتلة، وبخصوص عدم إسباغ شرعية على الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

القصد من كل ذلك العرض هو التأكيد أن ما جرى لا يمكن لأيّ شعب، ولا لأيّ قيادة أن يقبلانه، إذ لا يمكن القبول بأقل بكثير مما أقر به المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني. بيد أن هذا الاستنتاج الطبيعي لا يلغي أنه يفترض أن نلحظ أن الإدارة الأميركية طرحت تلك الخطة لفرضها بحكم ما تمتلكه من قوة، وما تحوزه من هيمنة، في الإطارات الدولية والإقليمية والعربية، وبفضل ما تمتلكه إسرائيل من قدرة على السيطرة في مجالها، ناهيك عن الأوضاع الدولية والعربية المواتية. لذا فإن الفلسطينيين سيجدون أنفسهم هذه المرة في ظروف أصعب وأعقد من ذي قبل، مما يحد قدرتهم على المناورة إزاء الاحتمالات الآتية:

أولاً، استمرار الرفض الفلسطيني للخطة، وإبداء نوع من مقاومتها بالوسائل المتاحة، في المقابل استمرار إسرائيل بفرض الأمر الواقع على المدى الطويل، من خلال الإمعان في تهويد القدس، وتعزيز الاستيطان في الضفة، وترسيخ قدرة إسرائيل على التحكم بأحوال الفلسطينيين.

ثانيا، نشوء واقع من المواجهات أو ردود الفعل الإسرائيلية، التي قد تؤدي إلى انهيار مبنى السلطة الفلسطينية بشكله الراهن، لصالح خلق واقع من قيام كيانات محلية، تؤكدها خارطة ترامب للحكم الذاتي، التي قسّمت ما أسمته فلسطين إلى أربع مناطق، هي غزة، وشمال الضفة (نابلس وجنين) والوسط (رام الله) والجنوب الخليل، وهو احتمال كارثي يفاقم من مشكلة الفلسطينيين ومن مشكلة حركتهم الوطنية.

ثالثا، قيام نوع من مساومة تقوم فيه القيادة الفلسطينية بالمفاوضة مع الإدارة الأميركية ومع إسرائيل لتحسين شروط وجودها وعملها ومكانتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يسمح لها بالاستمرار والترويج إلى أنها وقفت ضد الخطة، وأنها حققت إنجازات في سبيل ذلك.

رابعا، السيناريو الرابع وهو أيّ مقاومة لخطة ترامب، جملة وتفصيلا واندلاع نوع من انتفاضة شعبية رابعة مثلا، أو أيّ سيناريو شبيه، يبدو احتمالا ضعيفا في الظروف الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية الراهنة، أو غير مسموح به.

# في «التطبيع».. وقضية العرب الأولى!

محمد قواص
كاتب سياسي لبناني

لا جدل في أن قضية فلسطين لم تعد "قضية العرب الأولى". وإذا ما تأملنا هذا الواقع عميقا قد نكتشف أنها لم تكن يوما الأولى، وإن كانت الحروب التي ارتبطت بها شكّلت حتى عام 1973 همّا عربيا جماعيا لا لُبس فيه.

كان على دول الاستقلال في العالم العربي أن تتعامل مع دولة جديدة في منطقتها مدفوعة بضغط شعبي عام لم يكن باستطاعة النظم العربية الفتيّة تجاهله.

كان على الأنظمة المسمّاة "تقدمية" وتلك المسمّاة "رجعية" في أدبيات عصر الحرب الباردة أن تتعامل مع "الصراع العربي الإسرائيلي"، بصفته، بالنهاية، عرضا من عروض الحروب التي تُخاض بالوكالة بين عواصم كبرى تقود ذلك الغرب المبشر بالليبرالية الديمقراطية، وعواصم منافسة تقود ذلك الشرق المُغرق في عالمثالثية عضوية مُمتهنا "النضال" كهدف سام لإسقاط "الإمبريالية".

داخل ذلك الترابط الجدلي راجت "قضية فلسطين" بصفتها حاملة للنسخة العربية المكثفة لرياح الثورة واليسار التي نفخت في هذا العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. اختلط ما هو سياسي أيديولوجي مُغرض في أجنداته، بما هو إنساني مأساوي شتّت الفلسطينيين في بقاع الأرض وزرع لهم مخيمات داخل البيئة العربية الغاضبة.

بيْد أن سقوط المدّ الثوري منذ انهيار جدار برلين ووراءه انهيار الاتحاد السوفياتي وتعملق مآس إنسانية منافسة منذ تلك في البوسنة والهرسك قبل عقود، انتهاء بتلك في سوريا والعراق واليمن وليبيا هذه الأيام، أرخى على "القضية المركزية" ظلالا نسبوية، جعلت من الموقف منها عُرضة لوجهات نظر يحمل "كامب دايفيد" ووادي عربة" و"اتفاقية أسلو" وأعراض أخرى نسخا منها.

والصحيح أن قضية فلسطين باتت في الوجدان العربي العام ذكرى وجب إنعاشها، وليست واجبا فرديا على ما شاع في أدبيات البعث والناصرية وبيانات اليسار المتعجرف.

جرى أن رئيسا مثل زين العابدين بن علي في تونس (على سبيل المثال لا الحصر) كان يشرف على قيادة مظاهرة في بلاده توصف بالمليونية لنصرة فلسطين. يحصل الحدث ليوم واحد، ثم يعود الشعب والحكومة والبلد والرئيس إلى الحياة المعتادة.

وجرى أن هذا النظام أو ذاك أمعن في الدفاع عن "القضية" بصفتها مفتاح إرهاب الناس وتصنيفهم، وفق ذلك، داخل خندق الوطنيين المؤيدين للزعيم القائد، أو داخل خندق الخونة المعادين لـ"القضية" وبالتالي هم معادون للنظام الوطني المجيد.

تعلّقت ذاكرة العامة بالنسبة إلى موقف من فلسطين بأداء رسمي عام أباح استخدامها ببرقا لتبرير مآرب أخرى.

لم يظهر منذ اندلاع الاحتجاجات في البلدان العربية عام 2011 أن لفلسطين مكانا في صراخ المحتجين. وربّ متسائل هذه الأيام عمّا إذا كانت فلسطين، بصفتها قضية، ما زالت تحتفظ بمكانة داخل صراخ الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يبدو هناك أن الخطاب صار مصادرا لصالح الفصائل، وكثيرا من المواقف في فلسطين تنهل من مياه تقذفها ينابيع في إيران وتركيا.

على هذا تستفيق المنطقة على تفصيل جديد داخل مسلسل لا ينتهي. ذلك أن لقاء رئيس مجلس السيادة في السودان عبدالفتاح البرهان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وما تبع ذلك من كلام حول تطبيع قادم للعلاقات بين البلدين، أعاد إيقاظ المنطقة على واقع بدا أنها تحاول غضّ الطرف عنه والقبول بقدره لا مقاومته.

باتت إسرائيل جزءا من هذه المنطقة، مُعترفا بوجودها، ويجري استقبال مسؤوليها وجرت استضافة متحدثيها عبر فضائياتنا خلال العقود الأخيرة.

تبدّل الزمن، وبات الجنرال العربي الذي كان يرى قبل عقود أن أبجديات الحكم تكمن في معاداة العدو والإفراط به، بات هذه الأيام يرى أن مصلحة بلاده العليا تتطلب إسقاط محرّم قديم والذهاب إلى تطبيع مع عدوّ بات سابقا.

**الحدث السوداني، الذي يكاد يأتي بعد ساعات على إعلان خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، يعود لتأكيد خطأ الاعتقاد، وربما تسويق أن قضية فلسطين لم تعد مركزية وليست الأولى في العالم العربي**

بيد أن أمر الحرج المستمر من أمر القفز إلى هذا الواقع يدل على أن ذلك السلوك ما زال ليس يسيرا.

لم تستطع السنون التي تلت "كامب دايفيد" مع مصر و"وادي عربة" مع الأردن أن تنتج تطبيعا حقيقيا بين الدول الموقعة. ثبت أن مغامرة الزيارات التي قام بها أردنيون ومصريون (ومواطنون من بلدان عربية أخرى) إلى إسرائيل بصفتها دولة سلم لا حرب معها، كانت من السوء في رد فعل الرأي العام في بلدانهم، بحيث كان واضحا أن التطبيع ما زال مستحيلا ولو بعد حين.

غير أن إطلالة "السودان الجديد" المفاجئة على حلبة التطبيع ليست سابقة ولا سبقا نادرا. كان رئيس الوزراء القطري الأسبق حمد بن جاسم قد أفتى قبل سنوات بأن علاقة بلاده العلنية مع إسرائيل كانت، وما زالت، السبيل الوحيد لخطب ودّ الولايات المتحدة. ولن يفوتنا هنا أن إزالة السودان عن لوائح الإرهاب، وهو إثم يُسأل عنه "نظام الثورة" في عهد عمر البشير، تستلزم المرور بعلاقة طيبة مع إسرائيل.

على هذا تعتمد الولايات المتحدة، خصوصا في عهد دونالد ترامب وحضور صهره جاريد كوشنر، إسرائيل واجهة أساسية يتقرر من خلالها موقف واشنطن الاستراتيجي من هذه الدولة أو تلك. والأمر ليس جديدا، وفق فتوى بن جاسم في الدوحة، لكنه هذه المرة بات أكثر سهولة وقبولا في منطقة أنهكتها أعاصير لم تكن لتسلم منها دولة في العالم.

غير أن الحدث السوداني، الذي يكاد يأتي بعد ساعات على إعلان خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط، يعود للتأكيد على خطأ الاعتقاد، وربما تسويق أن قضية فلسطين لم تعد مركزية وليست الأولى في العالم العربي.

فإذا ما فقدت هذه القضية وهجها الجواني في الوعي الجماعي عند العرب، فلماذا الحرج من التطبيع والارتباك حين اللقاء مع مسؤول إسرائيلي، والتلعثم في تبرير استضافة وفود إسرائيلية.

وإذا ما باتت هذه القضية غير مهمة وهامشية في العالم العربي، فلماذا هذه الهجمة الإلكترونية التي تشنّها جيوش وسائل التواصل الاجتماعي ضد فلسطين والفلسطينيين، وكل ما يمتّ إلى قضيتهم بصلة.

يحتاج العرب جميعا إلى القفز عن مرحلة المتاجرة بقضية بفلسطين باتجاه إنهاء هذه القضية بما يعيدها قضية عربية، لا قضية فلسطينية فقط. لا يحتاج العرب جميعا إلى التطبيع مع إسرائيل بقدر حاجة إسرائيل للتطبيع مع العرب. وإذا ما بات التطبيع قَدَرا تفرضه موازين القوى فحريّ بالعرب جميعا ألاّ يكون الأمر مجانيا وأن يفرضوا، بالعقل على العالم، وربما على الفلسطينيين أنفسهم، "حلا عادلا" يجوز بعده ارتكاب أيّ تطبيع دون نزق أو حرج.

لن يكون مفيدا استمرار النظام العربي في التلطي وراء ما يريده الفلسطينيون، فيما هؤلاء عاجزون عن الدفاع لوحدهم وبانقساماتهم، عن أكثر قضايا العصر تعقيدا، ولسان حالهم يقول للعرب أن أنقذونا من أنفسنا.

منحت صفقة ترامب إيران وتركيا رخص استيلاء على "قضية العرب الأولى". بات لأنقرة وطهران القول الفصل في تحديد مسارات فلسطين عند العامة العرب. رفضتا الصفقة اليوم، ولن تترددا في تسويقها غدا إذا ما بات ذلك خادما لمصالح السلطان والوليّ الفقيه.

جدير أن نعترف أن "قضية فلسطين" ثروة عربية خالصة حريّ بالعرب، والعرب فقط، أن يحسنوا استثمارها بما يخدم مصالحهم، ومصالحهم فقط.